

الرباط، في 22 يونيو 2021

1. عقد مجلس بنك المغرب يوم الثلاثاء 22 يونيو اجتماعه الفصلي الثاني لسنة 2021.
2. خلال هذا الاجتماع، تدارس المجلس وصادق على التقرير السنوي حول الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية للبلاد وحول أنشطة البنك برسم سنة 2020.
3. وناقش المجلس بعد ذلك تطور الوضعية الصحية والظرفية الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي، وكذا التوقعات الماكرو اقتصادية للبنك على المدى المتوسط. واعتبر بهذا الخصوص أن انتعاش النشاط الاقتصادي يتواصل بوتيرة مطردة، مدعوما بتخفيف القيود وشروط التمويل المُيسرة وتدابير التحفيز المالي. إلا أن الآفاق المستقبلية تظل مُحاطة بمستوى عال من الشكوك ارتباطا على الخصوص بظهور سلالات متحورة جديدة للفيروس والتفاوتات بين الدول من حيث وتيرة التلقيح.
4. وبناء على مجموع هذه التقييمات، اعتبر المجلس أن توجه السياسة النقدية يظل تيسيريا إلى حد كبير، مما يضمن ظروفًا مناسبة للتمويل. ورأى على وجه الخصوص أن المستوى الحالي لسعر الفائدة الرئيسي يبقى ملائما، وقرر بالتالي الحفاظ عليه دون تغيير في 1,5%.
5. وسجل المجلس أن التضخم بلغ 1,7% في المتوسط خلال شهري أبريل وماي، وذلك مقابل 0,7% في 2020 و 0,1% في الفصل الأول من سنة 2021. وبفعل الارتفاع المتوقع في الأسعار الدولية للنفط وبعض المواد الغذائية، وكذا تحسن الطلب الداخلي، يرتقب أن يواصل التضخم تسارعه مع البقاء في مستويات معتدلة، ليصل إلى 1% في مجموع هذه السنة وإلى 1,2% في 2022. ومن المرتقب أن يرتفع مكونه الأساسي من 0,5% في 2020 إلى 1,2% في 2021، ثم إلى 1,5% في 2022.
6. على الصعيد الدولي، وبعد انكماش بنسبة 3,6% في 2020، تُواصل آفاق الاقتصاد العالمي تحسنها مع توقع بلوغ النمو 6,4% خلال هذه السنة و 4% في 2022. وفي الدول المتقدمة الرئيسية، وبعد تراجع بنسبة 3,5%، يتوقع أن يتزايد الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 6,4% في 2021، ثم بنسبة 3,2% في 2022 بالولايات المتحدة الأمريكية، في حين يرتقب أن يرتفع بمنطقة الأورو بنسبة 4,4% ثم بنسبة 3,5% على التوالي، وذلك بعد انخفاض بنسبة 6,6% في 2020. وفي سوق الشغل، تعرف الأوضاع تحسنا ملموسا في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث من المرجح أن تراجع نسبة البطالة من 8,1% إلى 5,8% في 2021 ثم إلى 4,7% في 2022، في حين يتوقع أن ترتفع هذه النسبة في منطقة الأورو من 8% إلى 8,4% هذه السنة قبل أن تتراجع إلى 7,4% في 2022. وفي أبرز الدول الصاعدة، يتوقع أن يتسارع النمو في الصين من 2% إلى 9,2% ثم أن يتعزز ليصل إلى 5,1% في 2022، وهي وتيرة تتماشى مع السياسة التي اعتمدها البلاد لإعادة توازن اقتصادها. وفي الهند، وبعد تراجع قدره 7,1%، وعلى الرغم من الارتفاع

القوي لعدد الإصابات بالعدوى، يتوقع أن يتزايد الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 11,5% في 2021 وبواقع 9,8% في 2022، مدعوماً على الخصوص بانتعاش الطلب الخارجي.

7. وفي أسواق السلع الأساسية، يتوقع أن تتواصل الضغوط التصاعدية على الأسعار الناتجة عن الآفاق الإيجابية للطلب العالمي. ويرتقب أن ينهي سعر البرنت بالخصوص سنة 2021 بمتوسط قدره 65,1 دولار للبرميل، متزايداً بنسبة 53,9% وأن يرتفع ليصل إلى 65,8 دولار في 2022. وفيما يتعلق بالفوسفات ومشتقاته، انخرط سعر الفوسفات الخام في منحى تصاعدي ويرجح أن ينتقل من 76,1 دولار للطن في 2020 إلى 90 دولار في 2021 ثم إلى 91,9 دولار في 2022. ومن جهته، يرتقب أن يرتفع سعر الفوسفات ثنائي الأمونياك بنسبة 44% إلى 450 دولار للطن خلال هذه السنة وأن يتراجع إلى 425 دولار في 2022. أما أسعار المنتجات الغذائية، فيتوقع أن تتزايد بنسبة 20,8% هذه السنة قبل أن تتراجع بنسبة 6,4% في 2022.

8. في هذا السياق، من المتوقع أن يتواصل توجه التضخم نحو التسارع الملاحظ مؤخراً، لكن من المرجح أن يكون هذا الارتفاع مؤقتاً. ويرجح أن يصل في الولايات المتحدة إلى 3,7% في 2021 وإلى 3,5% في 2022، في حين يرتقب أن يصل بمنطقة الأورو إلى 1,8% في مجموع السنة قبل أن يتراجع إلى 1,2% في 2022.

9. وعلى الرغم من هذه التطورات، يتضح من خلال البلاغات الصادرة عن البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية أنه سيتم الإبقاء على التوجه التسييري إلى حد كبير لسياساتها النقدية. فقد قرر البنك المركزي الأوروبي، خلال الاجتماع الأخير المنعقد في 10 يونيو، الحفاظ على أسعار فائده الرئيسية ووتيرة عمليات الشراء الصافية في إطار برنامج شراء الأصول دون تغيير، كما أشار إلى أنه يتوقع زيادة مهمة في وتيرة عمليات الشراء المنجزة في إطار برنامج الطارئ لمواجهة الجائحة خلال الفصل المقبل. إلى جانب ذلك، تعهد بمواصلة ضمان سيولة وافرة من خلال عملياته المتعلقة بإعادة التمويل المستهدفة الطويلة الأجل. كذلك، قرر الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بالإجماع، خلال اجتماعه المنعقد يومي 15 و16 يونيو، الإبقاء على النطاق المستهدف لسعر الفائدة الرئيسي في حدود [0,25%-0%] مشيراً إلى أنه يتوقع الحفاظ عليه في هذا المستوى إلى حين وصول أوضاع سوق الشغل إلى مستويات تتلاءم مع تقييمات اللجنة للحد الأقصى للتشغيل وارتفاع التضخم إلى 2% مع توجهه نحو تجاوز هذه النسبة بشكل معتدل لبعض الوقت. إضافة إلى ذلك، سيواصل رفع موجوداته من السندات بمبلغ 120 مليار دولار على الأقل شهرياً حتى يلاحظ إحراز تقدم إضافي هام فيما يخص تحقيق أهدافه. كما أعلن عن تمديد الخطوط المؤقتة لمبادلة السيولة بالدولار الأمريكي مع تسعة بنوك مركزية إلى غاية 31 دجنبر 2021. وبالمقابل، دفع تصاعد الضغوط التضخمية بعض البنوك المركزية في الدول الصاعدة إلى رفع أسعار فائدها الرئيسية كما هو الأمر بالخصوص في البرازيل وتركيا وروسيا.

10. على الصعيد الوطني، تشير البيانات المؤقتة للحسابات الوطنية السنوية لسنة 2020 والتي تصدرها المندوبية السامية للتخطيط إلى انكماش الاقتصاد بنسبة 6,3% بدلا من 7,1% استناداً إلى متوسط البيانات الفصلية، وهو ما يعكس تراجع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 8,6% وتلك الخاصة بالأنشطة غير الفلاحية بنسبة 5,8%. وفيما يتعلق بالآفاق المستقبلية، يرتقب أن يتواصل انتعاش النشاط الاقتصادي المسجل في الأشهر الأخيرة، مدعوماً من ناحية، بإجراءات التحفيز المالي والتوجه التسييري

للسياسة النقدية، ومن جهة أخرى بالتقدم الملموس المحرز على مستوى حملة التلقيح وتخفيف القيود الصحية. وحسب توقعات بنك المغرب، سيصل النمو خلال هذه السنة إلى 5,3%، مدفوعاً بارتفاع القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية بنسبة 3,6% وتزايد القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 17,6%. وتعكس هذه الأخيرة بشكل خاص الظروف المناخية المواتية إلى حد كبير التي اتسم بها الموسم الفلاحي الحالي والتي أدت إلى زيادة إنتاج الحبوب إلى 98 مليون قنطار. وفي سنة 2022، يتوقع أن يتعزز النمو إلى 3,3% مع استمرار تحسن وتيرة الأنشطة غير الفلاحية إلى 3,8% وتراجع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 2%، مع فرضية العودة لإنتاج حبوب متوسط بمقدار 75 مليون قنطار. وفي سوق الشغل، بدت علامات التعافي واضحة مع تراجع ملموس في العدد الصافي لمناصب الشغل المفقودة سنوياً إلى 202 ألفاً في الفصل الأول من سنة 2021 عوض 451 ألفاً في الفصل السابق. وأخذاً في الاعتبار دخول ما عدده 40 ألف باحث عن العمل لسوق الشغل، انخفض معدل النشاط من سنة لأخرى إلى 45,5% وتفاقت نسبة البطالة إلى 12,5% عموماً وإلى 17,1% في الوسط الحضري.

11. على مستوى الحسابات الخارجية، تشير البيانات المؤقتة في نهاية شهر أبريل إلى انتعاش ملحوظ لتجارة السلع، مع ارتفاع سنوي للصادرات بنسبة 22,3% والواردات بنسبة 10,7%. وموازاة مع ذلك، تراجعت مداخيل الأسفار بنسبة 65,7%، بينما ظلت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج صامدة، حيث ارتفعت بنسبة 45,3%. ويرتقب أن يتواصل تحسن تبادل السلع، حيث يتوقع بنك المغرب ارتفاع الصادرات بنسبة 14,5% في مجمل السنة، ثم بنسبة 5,6% في سنة 2022، مدفوعة أساساً بمبيعات صناعة السيارات والفوسفات ومشتقاته. في المقابل، يرتقب أن تتزايد الواردات بنسبة 16,6% في 2021، ارتباطاً بالأساس بتفاقم الفاتورة الطاقية وزيادة مشتريات السلع الاستهلاكية، قبل أن تتباطأ وتيرة نموها إلى 3% في سنة 2022. ومن المرجح أن تتعافى مداخيل الأسفار تدريجياً مع فتح الحدود لتنتقل من 36,5 مليار درهم في 2020 إلى 44,4 مليار في 2021 ثم إلى 63,4 مليار في 2022. أما بالنسبة لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، يرتقب أن يظل نموها مطرداً وأن ترتفع بمعدل 7,6% لتصل إلى 73,3 مليار في سنة 2021 وبنسبة 2,8% إلى 75,4 مليار في سنة 2022. وفي ظل هذه الظروف، وبعد انخفاض ملحوظ إلى 1,5% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2020، من المتوقع أن يصل عجز الحساب الجاري في نهاية السنة إلى 3,8% من الناتج الداخلي الإجمالي قبل أن يتراجع إلى 2,6% في سنة 2022. وفيما يتعلق بمداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يتوقع أن تناهز ما يعادل 3% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال سنتي 2021 و2022. وأخذاً في الاعتبار على وجه الخصوص السحوبات الخارجية للخزينة، وكذلك مخصصات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي، يرتقب أن تصل الأصول الاحتياطية الرسمية إلى حوالي 328,5 مليار درهم في نهاية 2021 و338,6 مليار في نهاية 2022، وهو ما يعادل أكثر من 7 أشهر من واردات السلع والخدمات.

12. وعلى مستوى الأوضاع النقدية، عرفت أسعار الفائدة على القروض شبه استقرار على العموم خلال الفصل الأول في 4,45% في المتوسط، مع زيادة فصلية على وجه الخصوص بمقدار 21 نقطة أساس بالنسبة للأفراد وانخفاض بما قدره 5 نقاط بالنسبة للمقاولات. وعلى أساس سنوي، فقد تراجعت بمقدار 44 نقطة أساس في المتوسط، حيث هم هذا الانخفاض جميع فئات القروض والوحدات المؤسساتية. وبخصوص القروض البنكية، فقد سجلت وتيرة نمو مكونها المخصص للقطاع غير المالي تباطؤاً طفيفاً من 4,5% في الفصل الرابع من سنة 2020 إلى 4,1% في الفصل الأول من سنة 2021، وهو ما يشمل

تراجع وتيرة نمو القروض الممنوحة للمقاولات من 5,3% إلى 4,2% وتحسن تلك المقدمة للأسر من 3% إلى 3,7%. وبالنظر إلى آفاق النشاط الاقتصادي، يرتقب أن تنهي القروض الموجهة للقطاع غير المالي السنة بزيادة قدرها 3,5% متبوعة بارتفاع بنسبة 3,8% في سنة 2022. من جهته، وبعد تصاعده بنسبة 0,8% في 2020، يرجح أن ينخفض سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة 0,6% في 2021 و1,4% في 2022، نتيجة أساسا لمستوى تضخم داخلي أدنى مقارنة بنظيره في الدول الشريكة والمنافسين التجاريين.

13. وبخصوص المالية العمومية، أفرز تنفيذ الميزانية برسم الشهور الخمسة الأولى من السنة عجزا بقيمة 25,1 مليار درهم، مسجلا انخفاضا طفيفا من سنة لأخرى. وتحسنت الموارد العادية بنسبة 9,3% مدفوعة بارتفاع العائدات الضريبية. وموازية مع ذلك، ارتفعت النفقات الإجمالية بنسبة 1,9% تحت تأثير زيادة كل من كتلة الأجور بنسبة 5,2% وتكاليف المقاصة بنسبة 18,1%، بينما استقر الاستثمار في 28,1 مليار. وأخذا في الاعتبار تراجع مخزون العمليات قيد الانجاز بقيمة 20,6 ملايين، بلغ عجز الصندوق 45,6 مليار درهم، بدلا من 25,4 مليار المسجلة في نفس الفترة من سنة 2020. وتمت تغطية هذه الاحتياجات عبر موارد داخلية بمبلغ صافٍ قدره 41,9 مليار وتمويلات خارجية صافية بقيمة 3,7 مليار. واعتبارا على الخصوص لهذه الإنجازات، وحسب توقعات بنك المغرب، يرتقب أن يتراجع عجز الميزانية تدريجيا من 7,6% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 7,1% في 2021 ثم إلى 6,6% في 2022، في حين يتوقع أن تستمر مديونية الخزينة في الارتفاع، لتنتقل من 76,4% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2020 إلى 77,8% في 2021 ثم إلى 80% في 2022.